

السياسة وحوافز النقل القانوني

لقد كان القانون، تقليدياً، من أقل الظواهر الاجتماعية عالمية. وذلك لأن مفهوم القانون نفسه ارتبط تاريخياً بالسيادة القومية ارتباطاً كبيراً، ولأن فكرة القانون بدون سيادة لم تكن لتقبل إلاً بأقصى الصعوبات فقط⁽¹⁾. وبالفعل، إن المناقشات القانونية الكثيرة والسائدة في القرن العشرين حول موضوع إن كان القانون الدولي قانوناً أصلاً هي شهادة هامة بالنسبة للكثير من الناس على الحقيقة أن القانون والعولمة فكرتان متناقضتان⁽²⁾.

كان ارتباط القانون بالسيادة يتآكل باستمرار في المناقشات الأكاديمية لفلسفة القانون ولكن ذلك كان أقل في الفهم الشعبي، أو هكذا يبدو⁽³⁾. في كثير من أجزاء العالم، ومنها أوروبا الشرقية وجنوب أفريقيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق تقدم أفضل الأمثلة، لقد ترافقت حقيقة التحول

(*) لقد قدمت النسخة الأقدم من هذه الورقة في مؤتمر نظرات في الحكم، في مدرسة كينيدي حول العولمة والحكم، بریتون وودز، نيوهامشير، وفي سلسلة ندوة قاعدة القانون في البنك العالمي كورقة بحث للندوة في المركز العالمي لتنمية. جامعة هارفارد التي قدمت دعماً سخياً للبحث.

السياسي مع الرغبة من طرف الجمهورية المتحولة في أن يكون لها نظام قانوني سمته الرئيسية «أصالته». والتخلي عن الماضي هو التخلي عن قانون الماضي، كما يبدو غالباً، والتخلي عن القوة الاستعمارية (أو المسيطرة في حالة أوروبا الشرقية) هو التخلي عن كل بقايا ومظاهر البنية القانونية والمؤسسات القانونية للقوة الاستعمارية أو القوة المسيطرة.

تضع الفقرة السابقة الأشياء عارية لأنه توجد أمثلة معارضة كما توجد أمثلة لادعاءاتي التي ذكرتها الآن. ومع ذلك، إن تذكر الوضع السياسي والاجتماعي الخاص للأنظمة القانونية، كرموز بقدر ما هي أي شيء آخر، مقدمة مفيدة للفكرة التي أود أن أقدمها هنا. وتلك الفكرة هي أن انتشار القانون والأفكار القانونية عبر الأمم وعبر الحدود ليس، كما يمكن أن يكون بالنسبة للأفكار العلمية والفنية والاقتصادية، موضوع قوة وقيمة الأفكار نفسها ولكن يمكن أن تكون عوضاً عن ذلك معتمدة تماماً على كل من جانب العرض وجانب الطلب، وعلى العوامل السياسية والرمزية التي يمكن أن تكون قوة تفسيرية في تقرير كيف يهاجر القانون أكثر مما تفعل العوامل التي تتعلق بالقيمة الداخلية أو العملية للقانون المهاجر نفسه⁽⁴⁾. في هذا الفصل الموجز أقدم سلسلة من الفرضيات، يمكن فحصها، حول العوامل المتنوعة، غير العوامل ذات القيمة الداخلية، والتي قد تؤثر في أشكال الهجرة القانونية والنقل القانوني وهكذا أشكال العولمة القانونية⁽⁵⁾. لا أضع هذه الفرضيات لأختبرها، ولكنني أعرض دليلاً صغيراً للاعتقاد بأن كلاً منها معقول بدرجة كافية تجعلها تستحق اختباراً وفحصاً أكثر دقة.

الفرضية الأولى

أثر العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية الخارجية بالنسبة للتعديل القانوني أو الاقتصادي أكبر في تقرير أشكال الهجرة عبر الأمم للأفكار القانونية، والمؤسسات القانونية، والبنى القانونية من

تقرير أشكال الهجرة عبر الأمم للأفكار العلمية أو الفنية أو الاقتصادية ومؤسّساتها وبنائها.

كما اقترحت أعلاه، يعتقد بصورة عامّة أن صناعة القانون سمة مركزية للسيادة القوميّة. ما هو مهم ليس إن كانت هذه هي الحال بالواقع، كموضوع لنظرية السيادة أو لنظرية القوميّة، ولكن بالأحرى حقيقة الاعتقاد ذاتها أنّها كذلك. وإلى المدى الذي يسيطر فيه هذا الاعتقاد، فقد تعتقد الأمم وخاصة الأمم الجديدة والمتحولة أن صنع القانون الأصيل نقطة علام هامة لتحويل ناجح. ونتيجة لذلك فقد يختارون رفض الأثر القومي الزائد، حتى عندما يكون الأثر القومي الزائد مفهوماً لأن يكون ذا قيمة ومعنى. تفضل الأمم الجديدة أن «تقوم بالعمل بنفسها» حتى وإن كان ذلك يعني القيام بالعمل بجودة أقل⁽⁶⁾. وخاصة في الدول المتقدمة والمتحولة كمعظم الدول في شرق أوروبا مثلاً، وأكبر الجمهوريات السوفياتية السابقة وجنوب أفريقيا، يبدو أن الاعتماد كثيراً على النصح الخارجي في صناعة القانون يفسّر على أنه علامة ضعف ونقص في الثقافة، أو نقص في القدرة على الحكم المستقل. وعندما ترغب الأمم في إرسال إشارة معاكسة، وبذلك تشير إلى القدرة على الحكم المستقل والمتطور، فإن ما نراه في الغالب، في أفضل الأحوال، رغبة قليلة في قبول النصح الخارجي والنماذج الخارجية، ورغبة في الارتباط بصنع قانون أصيل حتى عندما يكون نتاج صنع القانون الأصيل دون التفاؤل.

وما هذا لنقول إن الأصالة قد لا تتعلق أحياناً بالفعالية القانونية، أو بهدف الدول، وعادة ما يكون اقتصادياً، والذي يعتقد أن الفعالية القانونية تساعد في إنتاجه. بحث ستيفن كورنل Stephen Cornell وجوزيف كالت Joseph Kalt في صنع الدستور للأمم الهندية الأمريكية؛ وكذلك دانييل بيركوفيتش Daniel Berkowitz وكاثارينا بيستر Katharina Pistor وجان فرانسوا ريتشارد Jean-Francois Richard في أن الانتقال القانوني عبر الأمم يقدّم دعماً قوياً للاستنتاج أن حقيقة

الانتقال القانوني، وهو مستقل عن محتوى المنقول ومتحكّم بهذا المحتوى، يمكن ربطها بعلاقة سببية بإجراءات متنوعة من الفعالية القانونية والاقتصادية⁽⁷⁾. يعرض كورنيل وكالت، ما أشرت إليه أنه أصالة يمكن أن تخدم ليس مجرد عملية رمزية وأن يكون لها ليس مجرد أثر رمزي، ولكن قد تكون بدلاً من ذلك (أو قد تكون كنتيجة لأثر رمزي) فعالة في إنتاج نجاح اقتصادي. وإلى الحد الذي يمكن فيه لعملية صنع القانون الأصلي وصنع الدستور أن تنتج وتدعم الأحوال الاجتماعية والسياسية والمؤسسات التي تقود بذاتها إلى نجاح اقتصادي⁽⁸⁾، فإن الأصالة قد تكون قائدة أكثر من كونها خارجية إلى نجاح اقتصادي⁽⁹⁾.

وبنفس الأسلوب يعرض بيركوفيتش وبيستر وريتشارد أن الفعالية القانونية والتنمية الاقتصادية إلى الحد الذي تقود فيه الفعالية القانونية إلى تنمية اقتصادية ليست مجرد عمل مواصفات القانون الرسمي فقط لكنها أيضاً عمل قوى متنوعة من عدم الكفاءة في التنفيذ عندما ينقل القانون إلى تنفيذ (غريب) أو بيئة مقوية. هذا الأثر الذي يسميه بيركوفيتش وبيستر وريتشارد «أثر النقل»، يبدو أن له آثاراً سلبية كبيرة على فعالية القانون والمؤسسات القانونية⁽¹⁰⁾. ومن النتائج التي توصل إليها كورنيل وكالت لذلك، يتبين أنه قد يكون من الخطأ معاملة التمييز بين صنع القانون الأصلي والقانون المنقول على أنها خارجية تماماً بالنسبة لموضوع الفعالية القانونية وكذلك لتعديل أي قانون أو نظام قانوني.

لكن النقطة في هذه الفرضية الأولى هي نقطة مختلفة. حتى وإن أخذت في الاعتبار بشكل كامل نتائج النقل أو أياً من متغيراته، فقد تبقى القضية أن مختلف العوامل الخارجية بالنسبة للاختيار القانوني الأفضل سوف تؤثر في الخيار النهائي بين صنع قانون أصيل أو نقل قانون من الخارج. وبقدر ما تلعب هذه العوامل، المتعلقة بالأهمية الرمزية لصناعة القانون الأصيل، وكذلك التقدير القومي الذاتي الناتج عن صنع القانون الأصيل، دوراً في تقرير مدى

العولمة القانونية وبتقرير أشكال العولمة القانونية، سيبقى النموذج الذي ينظر إلى الخيار الأفضل فقط ناقصاً بالضرورة. فلو كان صحيحاً أن الأصالة بحد ذاتها، كشكل من التعبير القومي الذاتي، وطريقة لزيادة الاحترام الذاتي، وشكل من إشعار العالم، هدفاً تسعى إليه الأمم وليس جزءاً من الخيار القانوني الأفضل، إذن سيكون دائماً تقريباً صحيحاً أن هذه الأهداف وأهداف الخيار القانوني الأفضل في صراع نوعاً ما على الأقل. فضلاً عن ذلك هناك سبب ما للإعتقاد بأن هذه الظاهرة أكبر بالنسبة للقانون مما قد تكون للتنمية الفنية أو العلمية أو الاقتصادية الأصيلة. لذلك فإن الفرضية الأولى تفترض أن صورة القانون بارتباطه الخاص بالسيادة والبعد القومي الذاتي والتعبير القومي الذاتي والتقرير الذاتي والسمعة القومية والاحترام القومي الذاتي سوف تنتج ضغوطاً على صناعة القانون الأصيل أكبر من الضغوط نحو إنشاء المؤسسة الأصيلة في المجالات غير القانونية.

الفرضية الثانية

إن العوامل السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة ذات أهمية كبيرة في تقرير أشكال الهجرة القانونية للقوانين الدستورية لحقوق الإنسان والأفكار والمؤسسات، أكبر من أهميتها لقوانين الأعمال والتجارة والاقتصاد والأفكار والمؤسسات.

على الرغم من وجود سبب للاعتقاد أن ما دعوته بالعوامل «الخارجية» تعمل في كل مجالات التنمية القانونية والهجرة القانونية، فذلك يوجد سبب للشك بأن ظاهرة تفضيل صناعة القانون الأصيل لذاته صحيحة بصورة خاصة في صنع الدساتير⁽¹¹⁾، فقد تدرك الأمم وقادتها السياسيون والقانونيون أن قوانين التفليس والسندات والماديات الأخرى والتجارة هي فنية بصورة كبيرة وليست عقائدية لكونها تنفيذية بشكل واسع للتنمية الاقتصادية⁽¹²⁾، ولذلك يمكن أن تؤخذ أو تنقل من قوانين مماثلة من الأمم الأخرى⁽¹³⁾. لكن هذا الفهم قلما يقبل

بالنسبة لحالة الدساتير⁽¹⁴⁾. بالنسبة لدولة مثل إيستونيا أن يكون لديها قانون أمريكي للإفلاس (وهي فعلاً كذلك، فقد أخذت مسودته بصورة كبيرة من الهيئة التدريسية والطلاب في كلية الحقوق في جورج تاون)⁽¹⁵⁾ يبدو لمعظم الإيستونيين لا يختلف كثيراً عن شرب العصير الفرنسي، أو امتلاك سيارات ألمانية، وتلفزيونات يابانية ودراجات تايبانية⁽¹⁶⁾. ولكن امتلاك دستور أمريكي مسألة مختلفة تماماً، فتعني فقداً للسيادة والسيطرة، وكثيراً من الأشياء الجوهرية التي تساعد في تكوين الأمة كآمة في المكان الأول⁽¹⁷⁾. فلهذا السبب، من بين أسباب أخرى، كان دستور إيستونيا وثيقة تم إعدادها بصورة كبيرة داخلياً، حتى وإن أدرك الذين أعدوه في حينها، ولا يزالون يعترفون، بأن الدستور كأداة فنية قانونية تترك كثيراً مما هو مرغوب فيه، وحتى اعترف نفس المعدين أن استخدام نموذج من بلد آخر كان يمكن أن ينتج دستوراً مكتوباً ذا بناء أفضل وانسجام خارجي أكبر ويحتاج إلى تعديلات أقل في ما بعد⁽¹⁸⁾. وبصورة مماثلة وضع دستور جنوب أفريقيا الجديد في شروط لم يكن فيها مراقبون ولا مساعدون من غير جنوب أفريقيا، فكان وثيقة أصيلة بصورة كاملة تقريباً، يحمل بعض التشابه أحياناً مع بعض الأحكام للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفيما عدا ذلك ليس فيه أي أثر خارجي بشكل ملاحظ⁽¹⁹⁾. وبالفعل ما من دستور من الدساتير الجديدة التي أعدت في السنوات العشر الماضية يوجد فيه أثر أو انطباع من خارج الأمة كالذي يراه المرء غالباً في القوانين الاقتصادية والتجارية على نطاق واسع⁽²⁰⁾.

من المحتمل أن توجد الصيغ نفسها للقوانين الأخرى التي تعكس قيماً سياسية مركزية بما فيها القوانين التي تعالج حقوق الإنسان والهجرة والتصويت والأجهزة البنيوية الأخرى لصنع القرار السياسي⁽²¹⁾. على الرغم من أن القوانين العادية (غير الدستورية) لهذه المواضيع ليست مركزية بالنسبة لفكرة الأمة، كصناعة الدستور، فهي أكثر احتمالاً لأن تدرك على أنها سياسية وبذلك تكون أكثر تحصيماً من التأثيرات التي قد تراها الأمم غير ذات علاقة أو متطفلة. وبينما

أن هذه الفرضية (ثانية) وليست عرضاً لها، يبدو معقولاً أن نفترض أن العائلة المؤلفة من القوانين المتعلقة بحقوق الأفراد والهوية القومية والبنية السياسية تكون أقل تأثراً بالقوى الخارجية من عائلة القوانين الاقتصادية والأعمال والضمانات التجارية، تماماً كما يبدو معقولاً أن نفترض أن الدستور أقل تأثراً بالقوى الخارجية مما يدعى بالتشريع العادي.

الفرضية الثالثة والرابعة

الفرضية 3: إن السمعة السياسية للدولة المعطية على المستوى العالمي وفي الدولة المستقبلية عامل سببي في تقرير درجة الاستقبال في الدولة المستقبلية للأفكار والمبادئ والمؤسسات القانونية للدولة المعطية، وحتى في ثبات تقييم الدولة المضيفة للقيمة القانونية الخارجية لهذه الأفكار والمبادئ والمؤسسات، وحتى في ثبات القيمة الحقيقية لهذه الأفكار والمبادئ والمؤسسات.

الفرضية 4: إن رغبة دولة ما في أن تستقبلها أو تحترمها أو تقدّرها مجموعة معينة أو جماعة من الأمم لديها علاقة سببية إلى درجة تحاول معها أن تجعل قوانينها تنسجم مع قوانين تلك المجموعة أو الجماعة من الأمم، كما أن لديها أيضاً علاقة سببية إلى الحد الذي تماثل فيه قوانينها، أخيراً، بقوانين تلك المجموعة أو الجماعة من الأمم.

على الرغم من أن السياسة بمعناها الواسع قد تؤثر في القرار حول التطلع إلى خارج الحدود أم لا بحثاً عن القانون في أمم جديدة، وانتقالية، فإن السياسة تبدو أكثر ظهوراً حتى في القرار حول أين التطلع ومتى يتقرر أن التطلع خارج الحدود مفيد. إن خبرة كندا كأمة «معطية» ناجحة في مجال الأفكار الدستورية وتعطي مثلاً مفيداً. في دول كثيرة في جميع أنحاء العالم سيما الدول ذات اللغة الإنكليزية وتقاليد قانونية في القانون العام، تكون الأفكار الكندية والدستوريون

فيها مؤثرين بصورة كبيرة، وربما كان تأثيرها أكبر من تلك التي في الولايات المتحدة⁽²²⁾. سبب واحد هو أن كندا ليست مثل الولايات المتحدة، فهي تُرى أنّها تعكس إجماعاً عالمياً بارزاً أكثر من مجرد وجود بعيد. في قضايا حرية الكلام وحرية الصحافة والمساواة مثلاً يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنّها تمثّل موقفاً متطرفاً سواء إن كان بدرجة الحماية القانونية للصحافة وسوء السلوك فيها والخطاب العنصري وأشكال أخرى من الخطاب الكريه، أم كان عدم رغبتها في معالجة الأعمال التي تقوم على أساس عنصري مع أنّها أعمال مقبولة دستورياً بشكل صريح⁽²³⁾. يمكن للناس طبعاً مناقشة إن كانت الولايات المتحدة على صواب أم خطأ، محلياً، في اتخاذها هذه المواقف، وهي مواقف يراها كثيرون من أنحاء العالم متطرفة، لكن ليست هذه هي النقطة هنا، بالأحرى إن وجهة نظري ثنائية. أولاً، إن الأفكار التي تُرى أنّها قريبة من ظهور إجماع عالمي عليها، من المحتمل أن تكون هي أكثر تأثيراً على المستوى العالمي.

ثانياً، إن الدول التي تسعى لأن تكون أكثر تأثيراً من الناحية القانونية على المستوى العالمي، يمكن أن تتعرّف على النقطة الأولى بالمناسبات فتصنع قوانينها لتزيد من احتمال هذا التأثير في خارج أراضيها. يبدو أن كندا مثال معقول على هاتين الفكرتين، وتأثير الأفكار الدستورية الكندية في أجزاء كثيرة من الدول يبدو أنّه وظيفة بشكل جزئي إلى الحد الذي تمتاز فيه كندا لأنّها ليست الولايات المتحدة⁽²⁴⁾. لكن مثل هذا الوزن هو أيضاً وظيفة إلى الحد الذي يُرى فيه اتباع كندا (كما في جنوب أفريقيا مثلاً) أنّه طريق حكيم نحو التجانس مع المبادئ العالمية البارزة⁽²⁵⁾.

توجد أهمية التجانس في مجالات قانونية أخرى أيضاً. فالأمم التي ترغب بالانضمام إلى أوروبا تبدو، حرفياً ومجازياً، أنّها على اعتقاد متزايد إن كان لديها الأنظمة القانونية التي تبدو أنّها أوروبية، فسوف يزيد هذا من احتمال دخولها الناجح في الجماعة الأوروبية⁽²⁶⁾. ويفرض أن ألمانيا أكثر الدول

الأوروبية أهمية من حيث القانون والاقتصاد، فقد رأينا في دول البلطيق ودول أوروبا الشرقية جهداً كبيراً تبذله أمم مختلفة لتصميم قوانينها على النماذج الألمانية. وبشكل عام، لا يقوم هذا الجهد على الاعتقاد بأن القانون الألماني أسمى بأي من الطرق، لكنه يقوم على الاعتقاد بأن التجانس مع ألمانيا نفسه سوف يجعل الدولة المتجانسة تبدو أكثر أوروبية، وسوف تنتج نظاماً قانونياً متجانساً أصلاً مع جماعة الأمم التي ترغب تلك الأمة بالانضمام إليها.

وينطبق الكثير من هذا الشيء نفسه على الجماعة العالمية الأكبر. فدستور جنوب أفريقيا الجديد، وهو مختلف عن أي دستور آخر في العالم، ينص بوضوح أن المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا والمحاكم الأخرى تأخذ بعين الاعتبار القانون الدولي العام، ويشجع المحاكم بوضوح لأن تأخذ بعين الاعتبار «قانون المحاكم الأجنبية المقارن» في تفسير دستور جنوب أفريقيا⁽²⁷⁾. وكما يتضح من النقاش الذي قاد إلى تبني هذا النص، كان الدافع جزئياً فقط هو الرغبة في أن يتعلم القضاة في جنوب أفريقيا من خبرات الآخرين. وأكثر من ذلك فقد كان رد فعل على تاريخ جنوب أفريقيا الحديث كدولة معزولة ومنبوذة، وهكذا يظهر هذا النص على أنه يعكس رغبة جنوب أفريقيا بجعل قضاتها ينقلونها إلى انسجام مع المعايير الدولية، مستقلة عن الحكم المبدئي حول الرغبة الداخلية لتلك المعايير الدولية⁽²⁸⁾.

هذا الهدف، التجانس للتجانس، كان ظاهراً بصورة خاصة في المناقشات في جنوب أفريقيا حول ما إذا كان الكلام والمنشورات التي تشجع الكراهية العنصرية يجب أن تخضع لعقوبة كما هو الحال في كثير من دول العالم الصناعي، أم إن كان بدلاً عن ذلك يجب أن تحمي هذه العبارات أفكار حرية الكلام وحرية الصحافة كما هي في الولايات المتحدة وعدد صغير من الأمم الأخرى⁽²⁹⁾. على الرغم من وجود معرفة واضحة في جنوب أفريقيا للنموذج الأمريكي، وعلى الرغم من أن وجهة النظر الأمريكية قد تم تقديمها بقوة من

قبل عدد من سكان جنوب أفريقيا، كان في نهاية المطاف واضحاً أنه غير مقبول سياسياً لجنوب أفريقيا، نظراً لتاريخها، أن ترفض الانضمام إلى الإجماع العالمي على أهمية تحديد الاتصالات التي تثير أو تشجع الكراهية العنصرية⁽³⁰⁾. وفي التحليل النهائي، لم يكن تفوق الفكرة الذي قرّر النتائج، بل الحقيقة أن النتائج كانت ذات تأثيرات سياسية مختلفة داخلياً وخارجياً.

يجدر بنا التوقف والتفكير بالأثر الرمزي للنقل القانوني. واضح في بعض الجهات السياسية، غالباً ما يبدو تجنب التأثير الأمريكي لمجرد أنه أمريكي أنه قوة دافعة. في بلاد أخرى قد تكون السياسة والرموز مختلفة. في تفسير دستور إيرلندا، تبدو المحكمة العليا في إيرلندا أنها تخرج عن طريقها لتستخدم الأحكام الأمريكية، وتخرج عن طريقها لتتجنب القانون الإنكليزي، ما دام ذلك ممكناً⁽³¹⁾. ومن الممكن أن تكون قلقة حول ما إذا كانت الرمزية في إدراك أنها «الولاية الحادية والخمسون» من الولايات المتحدة، وهو قلق كثير من الكنديين، فإن المحكمة العليا في كندا تعتمد بشكل أقل على الأحكام الأمريكية مما قد يتنبأ المرء إن كان التنبؤ يقوم على أساس الجوار الجغرافي أو التشابه الثقافي أو حتى على التلاقح القانوني. ويبدو أن الفيتناميين جادون في تجنبهم المساعدة الفرنسية وهم يبحثون عن نماذج قانونية أو مصادر التأثير القانوني، بينما هم، يرحبون في الوقت نفسه بمساعدة الدانمارك التي تحاول ناشطة تنمية أثرها القانوني في فيتنام، وحافظت السويد على حضور دبلوماسي قوي في فيتنام حتى خلال ما يسميه الفيتناميون «الحرب الأمريكية». وعلى عكس كندا، نرى إسرائيل - على الرغم من أنها تملك نظاماً قانونياً مختلفاً تماماً عن الولايات المتحدة - تعتمد اعتماداً قوياً على الأحكام الأمريكية، بينما يعتمد كثير من دول أوروبا الشرقية اعتماداً قوياً على ألمانيا⁽³²⁾. وبينما تفسر العضوية في عائلة قانونية (القانون العام والقانون المدني قانون الثروة العامة وهكذا) بعض الصيغ التي تعتمد عليها الدول؛ تقترح هذه الأمثلة وأمثلة أخرى أن الصيغ قد تكون

معقدة جداً سياسياً وثقافياً، وأن العضوية في نفس العائلة القانونية هي جزء صغير فقط من القصة الكاملة.

لأن إجراءات المحاكم في الاقتباس، وهي مختلفة عن الأشكال الأخرى للنقل القانوني، تحوي سجلاً صريحاً بالمصادر ومن أين جاءت، فليس من المدهش أن الاقتباسات القضائية قابلة بصورة خاصة لظاهرة الأثر الرمزي⁽³³⁾. إضافة إلى ذلك، إن التغيرات السريعة في تكنولوجيا المعلومات القانونية تسهل على المحاكم والمحامين التوصل إلى القرارات في دول أخرى⁽³⁴⁾. وهكذا، إن سهولة الوصول بحد ذاتها عامل في النقل القانوني، إضافة إلى ما يمكن تسميته السياسة وعلم الاجتماع (والحوافز) لتصميم قاعدة البيانات. من هي الدول التي وضعت قراراتها وقوانينها على الإنترنت؟ ومن هي الدول التي وضعت قراراتها وقوانينها على قاعدة بيانات قياسية مثل Westlaw, Lexis؟ ومن هي الدول التي لديها مصممون لقاعدة البيانات على LEXIS و WESTLAW تختارهم للتضمين؟ ومن هي الدول التي جعلت قوانينها وقراراتها متوفرة بلغات غير لغتها الأصلية، وخاصة بالإنكليزية بشكل عام، وبالفرنسية والألمانية أحياناً؟ وهكذا. كل هذه العوامل وأكثر يمكن أن تؤثر في صيغ الاقتباس وصيغ التأثير بقدر، إن لم يكن أكثر، والإقناع الداخلي أو سلطة قرار ما أكثر من قرار آخر⁽³⁵⁾.

الفرضية الخامسة

يلعب وجود استراتيجيات ذاتية الاهتمام وذاتية الحماية للتأثير المؤسّساتي، إن كان حكومياً أو من منظمات غير حكومية أو كيانات القطاع الخاص، دوراً سببياً في تقرير أشكال الانتشار القانوني عبر الأمم.

ليس للقوانين أجنحة. وليست عملية هجرة القانون وظيفة أعمال تقوم بها القوانين نفسها، ولا تقوم بها أيد خفية حتى. لكن نشر الأفكار القانونية

وظيفة يقوم بها الإنسان، وللكائنات البشرية التي تقوم بهذا العمل حوافرها الخاصة بها ودوافعها ومبادئها. وينطبق هذا بقوة أكبر على المنظّمات والمؤسّسات. عندما تنهمك كلية الحقوق في جامعة جورج تاون في وضع قوانين للتجارة والإفلاس والضمانات لإيستونيا، فإن هذا الانهماك، يمكن للمرء أن يفترض جدلاً، مفيد لإيستونيا لكنه مفيد أيضاً لسمعة كلية الحقوق في جامعة جورج تاون. وإن كان هذا صحيحاً لكلية الحقوق في جامعة جورج تاون، فيمكن للمرء أن يتوقع الشيء ذاته لهيئة المحامين الأمريكيين، ووكالة المعلومات في الولايات المتحدة، ووكالة التنمية العالميّة للولايات المتحدة، ولجنة المراسلين لحقوق الإنسان والصحافة، ومجموعة من القطاع العام، والقطاع الخاص والمنظّمات التي لا تسعى إلى الربح، ولن نذكر شيئاً عن منظّمات موازية في دول أخرى. يبدو أن تجاهل أثر دوافع مثل هذه المنظّمات في هجرة القانون خطأ واضح.

نستطيع أن نفترض القليل حول ماذا يمكن أن يكون هذا الأثر. ثمة شيء واحد، قد يكون أثراً يميل نحو نقل كثير أو نحو عرض كثير. مهما تكن الحوافر معقدة بالنسبة للكيانات المتعددة التي تعرض القوانين، لا يبدو تخفيض العرض من بين هذه الحوافر. إضافة إلى ذلك، في بعض الحالات، إن الكيانات التي تمتلك القدرة على عرض القوانين، هي نفس الكيانات التي تمتلك القدرة أيضاً على خلق الحوافر لدى دول أخرى لتبناها. إن حكومة الولايات المتحدة، من خلال الوكالة العالميّة للتنمية، ووكالة المعلومات للولايات المتحدة والكثير من المؤسّسات الحكومية أو شبه الحكومية، تستطيع تقديم المساعدة إلى الدول التي تبحث عن نماذج قانونية. لكن حكومة الولايات المتحدة، عن طريق وزارة خارجيتها، تقوم بتقييم، من بين أشياء أخرى، قوانين الدول الأخرى المتعلقة بالأبعاد المختلفة لحقوق الإنسان. على الرغم من أنه لا يوجد سبب يدعو للاعتقاد بوجود تعاون وثيق بين عملية

العرض وعملية التقييم، فإنه يكون من المدهش أيضاً إن كان امتلاك قانون بالأسلوب الأمريكي غير مرتبط بالتقييم، أو على الأقل ما تدركه الدولة المستقبلية بأنه متعلق بالتقييم. وإلى الحد الذي ترغب فيه دولة ما أن تُمدح أو تُذم في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان، فإنه ليس من غير المعقول أن نفترض أن تلك الدولة قد تعتقد، سواء كان هذا صحيحاً أو غير صحيح، أنها إن هي جعلت قوانينها الخاصة بحقوق الإنسان بحسب نماذج الولايات المتحدة، فإن ذلك يساعد على تحقيق ذلك الهدف.

من الممكن أيضاً أن يكون هذا الأثر واحداً تقوم من أجله الدول الأقل تأثيراً بمحاولات نشيطة لتصنع لها مكاناً واحتراماً تتمسك بهما في المجموعة الدولية، فتبذل جهوداً أكبر مما تبذله الدول المعطية الأكثر تأسيساً وثباتاً⁽³⁶⁾. فعندما تتحدث السلطات الدانمركية عن «وضع أنفسهم» لتعظيم مساهماتهم في مراجعة مبرمجة لدستور فيتنام، فليس من العار على الدانماركيين، لكن مجرد ملاحظة الحوافز والدوافع الإنسانية الطبيعية (والقومية) نستنتج أن الدانمارك لم تكن مهمة بفيتنام فقط لكنها كانت مهمة بالدانمرك أيضاً، وأن مصالح الدانمرك الذاتية ذات صلة بإمكانية دولة صغيرة لا تُعتبر لاعباً كبيراً في الحلقات العالمية أن يكون لها تأثير جدي على التنمية الدستورية في دولة كبيرة وهامة.

ينطبق كثير من هذا القبيل على الكيانات غير الحكومية. فدار الحرية Freedom House التي أنشأتها مؤسسة غانيت Gannet Foundation تقدّم الجدول الذي تُقيم فيه الحريات الديمقراطية في العالم وتنشط دار الحرية في مساعدة دول مختلفة بقوانين الصحافة وحرية الصحافة. وترعى «الشفافية العالمية Transparency International» المؤتمرات لمساعدة الدول في تحقيق الشفافية وتجنّب الفساد، وتنشر جدولاً عالمياً ذا تأثير كبير حول مفاهيم الفساد. هذه

الجداول جيدة للباحثين، وهي جيدة لقضايا الحريات المدنية والحرب ضد الفساد، لكنّها جيدة أيضاً لدار الحرية والشفافية العالميّة.

لا شيء في هذا خطر، ولا أريد أن يفهم أحد أنني أقترح نظرية المؤامرة الكبرى. لكنني أقصد وبشكل لطيف أن أقترح فقط أن القوى البشرية والمؤسّساتية لنقل الأفكار والنماذج القانونية عبر الحدود جيدة التمويل، قلّ ذلك أم كثر، وبأنّها متصلة سياسياً، قلّ ذلك أم كثر، وبأنّها مهتمة بالحفاظ على سمعتها وتأثيرها وثروتها وسرورها، قلّ ذلك أم كثر. لا أكثر ولكن لا أقل من أية مؤسسة أخرى، إن مؤسّسات هجرة القوانين مؤسّسات يحتمل أن تكون حوافرها وبنياتها مرتبطة سببياً بأية أفكار قانونية تنتشر، وكم يتكرر ذلك، وما هي القوة، ومن قبل من وإلى من.

الخاتمة

إن الانطباعات والنوادر والملاحظات السابقة تقود إلى فرضية كبيرة واحدة وإلى عدد من الفرضيات الفرعية. الفرضية الكبيرة، وهي صحيحة بشكل واضح تكاد لا تستحق الفحص، هي أن العوامل، غير تقييم الدولة المستقبلية لقيمة الأفكار القانونية، وغير التقييم الموضوعي لقيمة الأفكار القانونية، حاسمة وهامة في حقل القوانين وفي العولمة القانونية. لكن الفرضيات الفرعية تبدو صحيحة بقدر معقول لكنّها تبدو أنّها مرشحة للاختبار. فهذه الفرضيات التي ذكرتها أعلاه، ويوجد بلا شك نظريات أخرى هي التي قد يؤدي اختبارها المنظم والشديد إلى معلومات جيدة حول الكيفية التي تجد فيها الأفكار القانونية والمؤسّسات القانونية والبنى القانونية طريقها من دولة إلى أخرى.

ملاحظات

(1) هذه فكرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجون أوستن John Austin وخاصة في كتاب من إعداد:

هـ. ي. آ. هارت: «The Province of Jurisprudence Determined and The Uses of the

Study of Jurisprudence» (London, Nooday Press, 1954).

- انظر أيضاً جيريمي بينثام (Jeremy Bentham) : (London, Athlone) «Of Laws in General» (1970); Press,
- آ. ف. دايس (A. V. Dicey)، «Introduction to the Study of the law of the constitution», 10th ed. (London: Macmillan, 1959) ص 39 - 85.
- توماس هوبس (Thomas Hobbes)، «Leviathan» 1651، ريس، (W. J. Rees)، «The Theory of Sovereignty Restated» في كتاب من إعداد بيتر لاسليت (Peter Laslett)، (Oxford: Basil Blackwell، «Philosophy, Politics and Society» (1956).
- ه. ل. آ. هارت (H. L. A. Hart)، «The Concept of Law»، 2d ed. (Oxford: Clarendon، Press, 1994) ص 213 - 37. (2)
- ر. و. م. دياس (R. W. M. Dias)، «Mechanism of Definition As Applied to International Law», (Cambridge Law Journal (1954) ص 226 - 231؛ وغلانفيل ل. ويليامز (Glanville L. Williams)، «International Law and the Coutroversy concerning the Word 'Law'», «British Year book of International Law», vol. 22 (1945).
- انظر هارت (Hart)، «The Concept of Law» ص 236 - 237. (3)
- للاطلاع على المحاولات المثيرة للإعجاب ولكن النادرة لمواجهة هذه القضايا، انظر الأوراق المختلفة لماركو سوكسي (Markku Suksi)، «Law under Exogenous Influences» ed. (Turku, Finland, Turku Law School, 1994). (4)
- حول فكرة نقل القوانين انظر آلن واطسون (Alan Watson)، «Legal Transplants» (Edinburgh: Scottish Academic Press, 1974). (5)
- ولنفس المؤلف، «Legal Change: Source of Law and Legal Culture» في (University of Pennsylvania Law Review, vol. 131 (1983) ص 1121 - 1146.
- ولنفس المؤلف «Legal Transplants and Law Reform» في (Law Quarterly Review) المجلد 92 (1976) ص 79 - 96.
- وانظر أيضاً، ت. ب. سميث (T. B. Smith)، «Legal Imperialism and Legal Parochialism», (Journal Review (New Series) vol. 10 (1965) ص 39 - 54.
- أستبعد من بحثي حالات القسر الصريح كما في دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية في كل من اليابان وألمانيا الغربية. انظر دافيد ب كوري (David P. Currie)، «The Constitution of the Federal Republic of Germany» (University of Chicago Press, 1994). (6)
- ستيفن كورنل (Stephen Cornell)، وجوزيف ب كالت (Joseph P. Kalt)، «Where Does Economic Development Really come From? Constitutional Rule among the Contemporary Sioux and Apache», (Economic Inquiry, vol. 33 (1995) ص 402 - 406). (7)
- ولنفس المؤلفين: «Reloading the Dice: Improving the Chances for Economic Development on American Indian Reservations», «What can Tribes Do? كتاب

Strategies and Institutions on American Indian Reservations,» (University of California at Los Angeles, 1992).

ودانييل بيركوفيتش (Daniel Berkowitz) وكاترينا بيستور (Katharina Pistor) وجين فرانسواز ريتشارد (Jean-Francois Richard)، في ورقة عمل :

«Economic Development, Legality and Transplant Effect,» (Harvard University, Center for International Development, No. 1999).

(8) يمكن أن يكون تفسير هذه الظاهرة أن صناعة القانون الأصيل يعمل كنقطة تركيز لسلوك صنع القانون التعاوني. والذي بدوره يكون نقطة تركيز لسلوك تعاوني اقتصادي. وتفسير آخر هو أن المؤسسات نفسها ضرورية للتنمية الاقتصادية وبأن المؤسسات (الأهلية) تعمل بشكل أفضل من المؤسسات المنقولة. ومن أجل هذه القضايا والقضايا ذات العلاقة انظر :

دوغلاس نورث (Douglas North)

«Institutions, Institutional Change, and Economic Performance: The Political Economy of Institutions and Decisions,» (Cambridge University Press, 1990),

روبرت بارو (Robert Barro)، «Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study» (National Bureau of Economic Research) Working Paper 5698 (آب) 1996.

ريتشارد آ. بوسنر (Richard A. Posner)، «Creating a Legal Framework for Economic Development,» (World Bank Research Observer, vol. 13 (1988)) ص 1 - 11.

(9) في حالة الأمم الهندية الأمريكية ضمن الولايات المتحدة كان البديل للأهلية قانون صنعته وزرعه السلطات الاتحادية في الولايات المتحدة، وخاصة إنتاج الدساتير النوعية من قبل وزارة الداخلية في الولايات المتحدة تنفيذاً لمرسوم إعادة تنظيم الهنود لسنة 1934، رقم 73 P. L. 383, 485 Stat 984, ch. 576, 25 U.S.C. (1996)

(10) استنتج بيركوفيتش وبستور وريتشارد إلى أن القانونية هي أقل بمقدار الثلث تقريباً حيث توجد آثار نقل القوانين من الدول التي ليس فيها آثار نقل، وتتحكم بسلسلة كبيرة من المتغيرات الأخرى. ومن أجل اقتراح مماثل ولكن بدون نفس الدرجة من الاختبار التجريبي انظر :

آ. ي. ديك هوار (A. E. Dick Howard)، «The Indeterminacy of Constitutions,» (Wake Forest Law Review, vol. 31 (1996)) ص 383 - 406 وخاصة 402 - 404.

(11) من أجل عدد من العوامل الممكنة التي تجعل صناعة الدستور مختلفة عن صنع قانون عادي، انظر :

جون ايلستر (John Elster)، «Forces and Mechanisms in the Constitution Making Process,» (Duke Law Journal, vol. 45 (1995)) ص 364 - 81.

(12) انظر جون ج. بروك (John J. A. Bruke)، «The Economic Basis of Law as Demonstrated,»

- by the Reformation of NIS Legal Systems», (Loyola International and Comparative Law Journal, vol. 18 (1996) ص 207.
- (13) تعرض تقريراً عن التطور القانوني المشتق من أهداف اقتصادية مباشرة. هذا لا لنقول أن مثل هذه المفاهيم صحيحة وذلك لوجود افتراضات فكرية وسياسية تدخل في قانون التجارة الأكثر فنية. والقرار في اختيار نموذج لقانون الضمانات ذي الفنيات العالية من قوانين كاليفورنيا، أو من قوانين الضمانات ذي الفنيات العالية من ولايات كثيرة (أو قوانين الولايات المتحدة الاتحادية) هو قرار لاختيار تنظيم كبير بدلاً من نموذج كشف كامل، وهو خيار يعود مباشرة إلى لب النقاش حول دور الولاية وحدود سلطتها.
- (14) من حيث الطبيعة السياسية الخاصة لصنع الدستور، انظر ستيفن هولمز (Stephen Holmes) وكاس ر. سن ستاين (Cas R. Sunstein)، «The Politics of Constitutional Revision in Eastern Europe» في كتاب من إعداد سانفورد ليفنسون (Sanford Levinson)، «Responding to Imperfection: The Theory and Practice of Constitutional Amendment» (Princeton University Press, 1995).
- (15) ج بيتر بايرن (J. Peter Byrne) وفيليب ج شراغ (Philip G. Schrag)، «Law Reform in Estonia: The Role of the Georgetown University Law Center» (Law and Policy in International Business, vol. 25 (1994) ص 449.
- وبنفس الطريقة قانون الإفلاس في أمريكا هو نتاج جامعة ميريلاند؛ شركة - غير رومانية - استشارية عالمية، ديلويت وتوتش (Deloitte and Touche) كان لها تأثير كبير على قانون الإفلاس الروماني.
- انظر سامويل ل. بفرورد (Samuel L. Bufford)، «Bankruptcy Law in European Countries Emerging from Communism: The Special Legal and Economic Challenges» (American Bankruptcy Law Journal, vol. 70 (1996) ص 459.
- (16) المنتجات الثقافية كالأفلام والكتب والفنون هي مختلفة، وتعامل دول كثيرة المنتجات الأصلية من هذه المنتجات (وأحياناً إنتاج الطعام الهام ثقافياً) على أنه تجسيد للهوية القومية أكثر مما هو الحال مع باقي المنتجات. وهذا صحيح بالنسبة لوسائل الإعلام حيث لا تؤخذ وسائل الإعلام وحدها بل والقوانين الناظمة لها على أنها ذات اهتمام قومي خاص ولذلك فهي أقل قابلية للنقل، انظر مثلاً،
- «Mass Media Law and Practice: Lithuania, Latvia and Estonia» (Post-Soviet Media Law and Policy Newsletter, vol. 55) في ص 1 - 8 (أيار 1999).
- (17) وفي حالة تبدو مشابهة في بولونيا، انظر فيكتور أوسياتنسكي (Wiktor Osiatynski)، «The Constitution-Making Process in Poland» (Law and Policy, vol. 13 (1991) ص 125 - 143.
- ونفس الكاتب: «Perspectives on the Current Constitutional Situation in Poland» في كتاب من إعداد: دوغلاس غيرنبرغ وآخرون (Douglas Greenberg)، «Constitutionalism»

and Democracy: Transitions in the Contemporary World.» (Oxford University Press, 1993 ص 312 - 320).

- (18) (Conversation with Erika-Juhan)، تانيلان، استونيا آب 1992.
- (19) تقترح تجربة جنوب أفريقيا أن عاملاً متغيراً آخر يعمل أيضاً. الدستور، الآن إن لم يكن في 1787 عندما حبس خمسة وخمسون فلاحاً من الدستور الأمريكي في غرفة مغلقة وأقسموا على السرية، يوصفون غالباً في أحوال عامة كثيرة. تنتج هذه الحالة ليس دستوراً مطولاً فقط كما في جنوب أفريقيا والبرازيل (114 - 229 صفحة على التوالي)، لكنها تفترض أيضاً دساتير أقل تأثيراً بشدة، وأن السرية والبيروقراطية والتحكّم الفني بالعملية تزيد من الأثر الخارجي.
- (20) لقد اقترحت لي كاثرينا بيستور أن الدساتير يمكن أن تكون محصنة بصورة خاصة ضد هجرة القوانين وكونها عضواً في نفس «عائلة» القوانين. إلى الحد الذي يمكن أن يتوقع المرء دول القانون العام أن تتبع نماذج من دول قانون عام أخرى، فإن دول القانون المدني ستتبع نماذج من دول قانون مدني أخرى، فالمستعمرات الفرنسية السابقة تتبع نماذج من مستعمرات فرنسية أخرى. والدول التي تتحدث بالإسبانية تتبع نماذج من دول أخرى تتحدث الإسبانية وهكذا دواليك، يمكن للمرء أن يفترض بشكل مقبول أن هذا التأثير يمكن أن يكون أقل في حالات الدساتير منها في حالات أنواع أخرى من القوانين من دول ذات علاقة.
- (21) من أجل مراجعة عامة لأشكال التأثير الأمريكي وعدم التأثير الأمريكي، انظر جاك دليسيل (Jacques delisle)، «Lex Americana? United States Assistance, American Legal Models and Legal Change in the Post-Communist World and Beyond.» (University of Pennsylvania Journal of International Economic Law, vol. 20 (1999) ص 179).
- (22) تبدو الظاهرة قوية ليس في الدول ذات الخلفية التاريخية للكونولث البريطاني فقط، ولكن في الدول التي نقلت من ثقافة الكونولث البريطاني مثل فيتنام أيضاً.
- (23) لأن جهود الصحفيين الأمريكيين، وهذا بحد ذاته ظاهرة جديدة بالبحث الدقيق، فإن محامي وسائل الإعلام في العالم أجمع يعرفون (New York Times Co. v. Sullivan, 376 U. S. 254 (1964) ودورها في التحصين العملي كل نقد للموظفين العامين والشخصيات العامة، حتى النقد الكاذب غير الحقيقي، ضد المسؤولية القانونية. ومن الممتع أن قرارات المحاكم في كندا وجنوب أفريقيا وأستراليا وإسبانيا والهند ونيوزيلندا والمملكة المتحدة أشارت صراحة إلى التناول الأمريكي ولكن بدون اختيار اتباع هذا التناول.
- يطالب اجتماع 1965 لتحريم كل أشكال التمييز كل الدول الموقعة أن تحرم «التحريض على الكراهية العرقية». وبسبب آثار التعديل الأول (على الدستور) فإن القرارات مثل Brandenburg v. Ohio رقم 395 U. S. 444 (1969) (يحمي خطاب Ku Klux Klan)، وقرار Collin v. Smith cert. (1978) 7th Cir. 1197 578 F. 2d - انكر (1978) 439 U. S. 916) ويحمي خطاب النازية الجديدة في Skokie - إلينوي)، لقد «تحفظت» الولايات المتحدة باستمرار (أو رفضت التوقيع) على هذا النص لأن ذلك الذي تطلبه المعاهدة الدولية والقانون

- الدولي يبقى تحت الاعتقاد الجاري أنه غير دستوري في الولايات المتحدة. انظر ماري ماتسودا (Mari Matsuda)، «Public Response to Racist Speech: Considering the Victim's Story»، Michigan Law Review, vol. 87 (1989) ص 2320
- في الولايات المتحدة إن برامج العمل القائمة على أساس عرقي يجري تقييمها بصورة مستمرة بحسب المقاييس الشديدة كما في التصنيفات على أساس عرقي (انظر Adarand Constructors Inc., 115 S. Ct. 2097 (1195); Hopwood v. Texas, 78 F. 3d 932 (5th Cir. 1996) الذي رفض ((116 S. ct. 2581 (1996))، لكن الاتجاه العالمي كما هو مشاهد في الفصل (15(2)) من القانون الكندي للحقوق والحريات والفصل (8(3)) من دستور جنوب أفريقيا، هو خلق تفويض دستوري صريح للتصنيف المصمم على أساس عرقي لتحسين أحوال الأفراد المساكين أو المجموعات المساكين» (كندا) أو لتحقيق حماية كافية وتقديم للأشخاص والمجموعات أو أصناف الناس المساكين شروطاً غير عادلة.
- (24) لكن ليس، كما هو ملاحظ أعلاه، بنية دستورية أو نص دقيق.
- (25) انظر كينت غرين والت (Kent Greenwalt)، «General Principles of Free Speech Adjudication in the United States and Canada»، in «Fighting Words: Individuals, Communities, and Liberties of Speech» (Princeton University Press, 1995) ص 11 - 27.
- (26) «المحكمة الدستورية الهنغارية يمكن أن تكون اتخذت قراراً باعتبار عقوبة الإعدام غير دستورية على الأقل جزئياً لأن سياسي هنغاريا والنخبة القانونية اعتقدوا أن هذا الفعل هو مقدمة لدخول علاقات مع الاتحاد الأوروبي. فيكي سي جاكسون ومارك توشنيت (Mark Tushnet-Vikki C. Jackson) «Comparative Constitutional Law» (Foundation Press, 1999) ص 171.
- وانظر أيضاً جورج ب فليشر (George P. Fletcher)، «Searching for the Rule of Law in the Wake of Communism» (Brighton Young University Law Review, 1992) ص 145 - 163.
- (27) دستور جمهورية جنوب أفريقيا 1/35.
- (28) لمناقشة ظاهرة مماثلة في تركيا، انظر بول ج ماغناريللا (Paul J. Magnarella)، «The Comparative Constitutional Law Enterprise» (Willamette Law Review, vol. 30 (1994)) ص 509 - 532 لا سيما 516.
- (29) انظر الملاحظة 16.
- (30) كما هو ممثل في إعلان إلغاء كافة أشكال التمييز (1965)، (660 U. N. T. S. 195) انظر ماتسودا (Matsuda)، «Public Response to Racist Speech» ص 2320 - 74 خصوصاً 2345 - 48.
- (31) مثال جدير بالملاحظة، كممثل لما يمكن أن يعتقد المرء أولاً، هو قضية منع الحمل، (Irish Reports 284)، (1974) Mc Gee Attorney General
- (32) انظر دافنا شارفمان، (M. E. Sharpe)، «Living Without a Constitution: Civil Rights in Israel»

1993). Israel, New Zealand and the United Kingdom are the only industrialized democracies without written constitution.

ومن المثير أنه في زحمة صنع الدساتير التي جرت في العقد الماضي في جميع أنحاء العالم، لم تختَر أي دولة أن تتبع نموذج هذه الدول. فكل دولة تحولت اختارت الدستور الرسمي المكتوب، على الرغم مما يتوقع المرء بأن تكون رغبة لدى الناس الجدد في السلطة أن يتجنبوا التأثيرات الخارجية من الدساتير المكتوبة. يقترح هذا الخيار أن فكرة الدستور المكتوب ذاتها أصبحت مبدأ عالمياً، وأن الاستقرار السياسي الأكيد في المملكة المتحدة ونيوزيلندا، حتى وإن لم تكن إسرائيل كذلك، كان له أثر ملحوظ قليلاً في عولمة الأفكار الدستورية.

(33) وحول الفروق القومية بالتنويه بالممارسات، انظر إليزابيث هولز لاتنر (Elisabeth Holzleithner) وفيكاتور ماير شونبرغر (Viktor Mayer-Schonberger)، «Das Zitar als grundloser Grund rechtlicher Legitimitat,» in Norm und Entscheidung, (Berlin; Springer Verlag, 1999).

(34) وهذا يوازي نفس التوسع بالكمبيوتر وقواعد البيانات الذي زاد بطريقة درامية من الوصول إلى معطيات العلم الاجتماعي، ومقالات الصحف وأشكال أخرى من المعلومات «غير القانوني».

انظر، فريدريك شوير (Frederick Schauer) وفيرجينيا ج وايز (Virginia J. Wise)، «Legal Positivism as Legal Information,» Cornell Law Review, vol. 82 (197) - 1110؛ ونفس المؤلفين، «Non-Legal Information and the Delegalization of Law,» Journal of Legal Studies, vol. 29 (197) - 495 - 515 (كانون ثاني 2000).

(35) يمكن أن يقال الشيء نفسه حول التأثير في ما بين الأشخاص، بصورة متزايدة، فالمحامون والنيابات العامة والقضاة وأشخاص قانونيون آخرون يجدون أنفسهم شخصياً يتفاعلون بندوات عالمية مختلفة مع نظرائهم الأجانب. وبصورة متزايدة إن الاتصالات والتحالفات التي تتطور لا تؤثر فقط في تنمية وهجرة القانون عبر الحدود، ولكنها أيضاً ذات وضع قانوني مشابه بحد ذاتها. لذا على الرغم من أنني شددت على الجداول الرسمية للقانون، فإن كل شيء افترضته يحتمل أن ينطبق على أشكال التعاون بين الأشخاص وهكذا إلى هجرة الأفكار القانونية التي هي نتائج لهذا التعاون في ما بين الأشخاص.

(36) حول التقدير كقوة دافعة، انظر ريتشارد هـ. ماك أدامز (Richard M. McAdams)، «The Origin, Development, and Regulation of Norms,» (Michigan Law Review, vol. 96 (1997)) صفحة 338 - 403.